



عقد تعامل في الأوراق المالية المصدرة بالعملة الأجنبية

انه في يوم الموافق / / 20

تحرر هذا العقد بين كلا من:

1- بنك القاهرة (شركة مساهمة مصرية) ومقره الرئيسي 6 ش الدكتور / مصطفى أبو زهرة -مدينة نصر -القاهرة - جمهورية مصر العربية.
ويمثله قانونا السيد/ رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي بصفته ويوقع على هذا العقد كلا من:

السيد /

بصفته /

(طرف اول)

2- السيد/السيدة:

المقيم/.....

رقم بطاقة تحقيق الشخصية

نوعها

سارية حتى / / 20

حساب رقم

(طرف ثان)

وبعد ان اقر الطرفان بأهليتهما للتصرف والتعاقد والتعامل على الاوراق المالية فقد اتفقا على ما يلي:

تمهيد:

بنك القاهرة أحد أكبر البنوك العاملة في جمهورية مصر العربية ويقدم مختلف الاعمال المصرفية لعملائه واحد البنوك الرائدة في مجال أمين الحفظ الاوراق المالية في السوق العالمية ووفقا للضوابط والمعايير المعمول بها هذا المجال.

حيث يرغب العميل في التعامل والتداول على الاوراق المالية عن طريق البيع و/او الشراء من خلال بنك القاهرة وذلك وفقا لأحكام وشروط هذا العقد بإصدار اوامر للبنك. وذلك من خلال أوامر موقعة من العميل.

البند الأول:

يعتبر التمهيد السابق والملاحق المرفقة (عقد فتح حساب العميل واتفاق امين حفظ الاوراق المالية) جزءا لا يتجزأ من هذا العقد ومتمما له.

البند الثاني: نطاق العقد

بموجب طلب العميل بفتح حساب أوراق مالية لدى بنك القاهرة يقوم بنك القاهرة بتنفيذ اوامر العميل المرسله والمتطابقة مع رصيد الحساب وخضم كافة الالتزامات النقدية و/أو اضافة الحقوق الناشئة عن تعامل العميل على الاوراق المالية ويعتبر نموذج فتح الحساب جزا لا يتجزأ لهذا العقد.

كما يوافق العميل بموجب هذا العقد ان يقوم البنك بفتح حساب او حسابات تتعلق بالأوراق المالية الاجنبية لتنفيذ العمليات محل هذا العقد، لدى أي امين الحفظ وذلك وفقا لتقديره ويكون للبنك الحق في نقلها الى أي جهة كانت دون الحاجة للرجوع الى العميل، على ان يتم إخطار العميل بأى وسيلة من الوسائل المتاحة لدى البنك.

البند الثالث: التزامات البنك

يلتزم البنك بالآتي:

(أ) تنفيذ طلبات واوامر العميل لتسوية أوامر لشراء او البيع للأوراق المالية المصدرة بالعملة الاجنبية المشتراة باسمه شريطة ان يكون امر العميل قابلا للتنفيذ وان يكون رصيد حسابه كافي ويغطي الامر المطلوب، علما بأنه لن يتم تنفيذ أوامر التسوية شراء الاوراق المالية الا بعد تمام تحصيل قيمتها من العميل، ويعطى العميل ما يفيد تسوية عملية الشراء الاوراق المالية وإضافتها.

(ب) يقوم البنك بحفظ الاوراق المالية باسم العميل طرف احدى المؤسسات المالية العالمية المتخصصة في امانة الحفظ الدولي المقبولة لدى البنك.
(ت) يتم خصم التسويات المدفوعات الناشئة عن التعامل في الاوراق المالية المملوكة للعميل المشتراه بناء على اوامر العميل وذلك في يوم تمام التعامل.

يتم اضافة كافة الحقوق التي تنتجها الاوراق المالية المودعة او المقيدة باسم العميل وبصفة خاصة الحقوق المالية بما في ذلك كوبونات الاوراق المالية ونتائج التصرف فيها بالحساب المذكور بالبند الثاني.

(ج) يقوم البنك بأرسال كشف حساب تفصيلي خاص بالأوراق المالية المملوكة للعميل كل 3 أشهر بالبريد العادي.

البند الرابع: التزامات العميل

يلتزم العميل بالآتي:

(أ) يقوم العميل بإصدار امر تسوية شراء الاوراق المالية بالعملات الاجنبية وفقا لنموذج البنك

(ب) يحق للعميل القيام بتوكيل من يراه لإدارة حسابه وفقا للقواعد المقررة بالقانون المدني شريطة ان يسلم البنك صورة من التوكيل بعد الاطلاع على الاصل وكما يتعهد العميل بإخطار البنك في حالة الغاء التوكيل بالبريد المسجل بعلم الوصول أو بحضوره شخصياً لمقر فرع البنك وتقديمه طلب بإلغاء التوكيل ، ويترتب على انتهاء التوكيل عدم قيام البنك بتنفيذ تعليمات الوكيل الا عن العمليات المنفذة، ولم يتم تسويتها بعد.

(ت) يقوم العميل بموجب هذا بتفويض البنك بتحصيل الكريونات واضافتها الى حسابه المفتوح باسمه طرف البنك، وذلك بعد خصم كافة المصاريف وعمولات البنك المستحقة على ان يتم الاضافة عند تمام التحصيل / التسوية.

البند الخامس: تداول الاوراق المالية

(أ) يتسلم البنك الاوامر الكتابية باليد من العميل مباشرة او من وكيله -

(ب) يجب ان يكون الامر مذيلاً بتوقيع العميل المعتمد او من ينوب عنه قانوناً والمطابق للتوقيع المعتمد بالبنك.

(ث) لا يحق للبنك التصرف او استخدام الاوراق المالية الخاصة بالعميل الا لصالح هذا الاخير، و بناء على تعليماته الصادرة منه طبقاً للشروط المبينة اعلاه.

البند السادس

(أ) من المتفق عليه قبل تنفيذ الامر، ولكي يكون امر العميل قابلاً للتنفيذ فلا بد وان يكون رصيد حسابه النقدي/ رصيد الاوراق المالية كافياً ويغطي الاوامر المطلوب تنفيذها ويكون من حق البنك رفض تنفيذ الامر الذي يتعدى قدرة رصيد حسابه النقدي / رصيد الاوراق المالية طرف البنك.

للبنك الحق في الخصم او احتجاز أي مبلغ من حسابات العميل لسداد الضرائب او الرسوم وفقاً للقوانين السارية.

(ب) يتم تنفيذ جميع العمليات (تسوية اوامر شراء-اوامر بيع) في حسابات العميل النقدية، وذلك وفقاً لطلبه.

(ت) كافة العمليات التي يقوم البنك بتنفيذها على حساب العميل تعتبر مطابقة للتعليمات الصادرة منه الى البنك مباشرة ومستوفاة لكافة الشروط المبينة بالبند الرابع.

(ث) يحق للبنك الامتناع عن تنفيذ أي عملية دون أدنى مسؤولية على البنك إذا رأى ان المستندات غير كاملة او ان البيانات غير كافية او ناقصة او كانت بتوقيع غير مطابق او لم تصله في الوقت المناسب لتنفيذها او اذا لم يتوافر المشتري او البائع للأوراق المالية.

للبنك الحق في ان يمتنع عن قبول ايداع او التعامل على الاوراق المالية التي يرى انه لا يستطيع اداء الخدمة المطلوبة بالنسبة لها.

(ج) لا يحق للعميل الغاء تعليماته التي قام البنك بتنفيذها فعلاً.

(ح) يفهم ويوافق العميل على شروط وبنود العقد ويتحمل المخاطر المالية والفنية والقانونية وأي مخاطر اخرى مرتبطة بالعمليات محل هذا العقد. ولا يتحمل البنك أي مسؤولية متعلقة بالنتائج المالية التي تقع على العميل في هذا الشأن.

لا يحق للعميل مطالبة البنك باي تعويض في حالة وجود أي خسارة او ضرر نتج عن تنفيذ التعليمات الصادرة منه شخصياً او من يوكله.

لا يكون البنك مسؤولاً عن اية اضرار او خسائر تلحق بالعمل إذا كانت لأي سبب خارج عن سيطرته، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: التأميم، نزع الملكية، قيود النقد، الاعمال الحربية، الارهاب، التمرد، الثورات، المصادرة، الاضرابات، القوة القاهرة، الافلاس الجزئي او الكلي للكيان المصدر للورقة المالية، او أي سبب اخر.

(خ) يتم استرداد العمل للقيمة الاسمية للأوراق المالية في تاريخ استحقاقها شريطة تمام سداد الجهة المصدرة لها بذات عملة الشراء. في حالة رغبته في بيع الاوراق المالية قبل تاريخ الاستحقاق يتم تسوية البيع حسب الاسعار السائدة في الاسواق العالمية في ذلك الوقت شريطة توقيع العميل امر تسوية بيع وفقاً لنماذج البنك

(د) يلتزم العميل بتحويل كافة المستحقات الناتجة عن التعامل على هذه الاوراق المالية على سبيل المثال لا الحصر (الكربونات، عمليات البيع، الاستحقاق) الى حسابه طرف البنك بصفته امين الحفظ داخل جمهورية مصر العربية، و يلتزم بعدم تحويل اى مبالغ الى الخارج الا بعد اضافتها بحسابه السابق الإشارة إليه

البند السابع

يقر العميل بموافقة على قواعد احتساب العمولات والمصاريف طبقاً لتعريفه الخدمات المعلنة

يقر العميل بان كافة تعاملاته المتعلقة بهذا العقد لم ولن تتعارض مع قانون مكافحة غسل الاموال ولائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له وقانون البنك المركزي المصري ولائحته التنفيذية والتعليمات الصادرة منه بشأن التعامل على النقد الأجنبي واية من القوانين المنظمة للتعامل في سوق الاوراق المالية

البند الثامن

(أ) يعتبر العنوان المبين بنموذج فتح الحساب موطناً مختاراً للعميل يصح عليه جميع الاخطارات والاعلانات القانونية و في حالة تغيير العنوان بنموذج فتح الحساب، فانه يتعين على العميل تحديث بياناته وفقاً لإجراءات البنك، ويعتبر أي اخطارات يتم ارسالها على العنوان الثابت بنموذج فتح الحساب وواجبة النفاذ حتى وصول ما يفيد بتعديل تلك البيانات وفقاً لهذا البند.

(ب) يصرح العميل للبنك بالإفصاح عن البيانات وفقاً للقواعد المقررة، وذلك لكل من البنك المركزي المصري أو أي جهة أخرى يقرر المشروع اطلاعها على البيانات وتزويدها بها، وكذلك يصرح العميل للبنك إذا ما اقتضى الأمر الإفصاح عن البيانات الخاصة به أو بحساباته واللازمة للمؤسسات المالية الدولية / وللمسامرة وغيرهم من الجهات التي يتم التعامل على الأوراق المالية من خلالها.

يتعهد العميل بإخطار البنك فوراً بأي تغيير يطرأ على البيانات الشخصية الخاصة به أو يوكله في إدارة الحساب الخاص به.

(ث) تحرر هذا العقد باللغة العربية والإنجليزية ويكون النص العربي هو المعول عليه. والنافذ بين الطرفين

البند التاسع: آلية الشكاوى

- يوجد بالبنك اليه سريعة ومجانية لتلقى شكاوى العملاء من خلال نموذج داخلي موحد يتم اتاحته بالفروع او عن طريق الموقع الإلكتروني للبنك او صندوق الشكاوى بالفرع ليتمكن البنك من فحص الشكاوى والرد على العميل
- كما يجوز للعميل تصعيد الشكاوى الى البنك المركزي في حاله عدم الرد من البنك بعد مرور 15 يوماً

البند العاشر: مصاريف وعمولات البنك

- عمولة سنوية لحفظ الأوراق المالية بالدولار الأمريكي في نهاية كل شهر بنسبة (1.2-0.00012 bps) على أساس القيمة الاسمية / السوقية لمحفظه الأوراق المالية في نهاية الشهر بحد أدنى 200 دولار أمريكي.
- عمولة تسوية بيع / شراء الأوراق المالية 5 دولار أمريكي عن العملية بناء على عملة كل عملية.
- عمولة تحصيل الكربونات : مجاني
- وذلك بالإضافة الى العمولات والمصروفات التي يتحملها البنك بمناسبة هذا العقد وتعتبر معتمدة من الطرف الثاني بموجب توقيع على هذا العقد ويتم خصمها على حساب العميل مباشرة. يحق للبنك في أي وقت تعديل هذه العمولات وأسعارها أو أيهما ويتم إخطار العميل (الطرف الثاني) بذلك بأى وسيلة من وسائل الاتصال المتفق عليها مع البنك .

البند الحادى عشر: الاختصاص القضائى

من المتفق عليه أن تكون محاكم القاهرة على اختلاف أنواعها ودرجاتها أو أي محكمة يختارها البنك المختصة دون سواها بالفصل في جميع المنازعات التي تنشأ عن تفسير أو تنفيذ أي بند من بنود هذا العقد .

الطرف الأول

اسم الموقع:

الصفة:

التوقيع

الطرف الثاني

اسم الموقع:

الصفة:

التوقيع